

تحرك عاجل

الحبس الاحتياطي لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان

في 9 فبراير/شباط 2019، أمر أحد القضاة بحبس المحامي، والمدافع الحقوقي، عزت غنيم احتياطياً لمدة 45 يوماً إلى حين استكمال التحقيقات. ففي 1 مارس/آذار 2018، اعتُقل كلٌّ من عزت غنيم وعزوز محبوب؛ وأمرت المحكمة بإخلاء سبيلهما بتدابير احترازية في 4 سبتمبر/أيلول 2018، بشرط أن يحضرا إلى قسم للشرطة مرتين في الأسبوع، ولكن لم يُفْرَج عنهما. وفي 14 سبتمبر/أيلول 2018، تعرضا للاختفاء القسري على أيدي السلطات؛ ثم أُصدر بحقهما أمر بالاعتقال في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2018 لمخالفتها للالتزامات التي فرضتها التدابير الاحترازية والذي لم ينفذاه بحكم اختفائهما القسري. وظل عزت غنيم مختفياً قسراً حتى 9 فبراير/شباط 2019، حين رآه محامون في المحكمة الاستثنائية بمعهد أمناء الشرطة أمام محكمة جنابات جنوب القاهرة (الدائرة 28)، بينما لا يزال عزوز محبوب محتجزاً بمعزلٍ عن العالم الخارجي.

بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

السيد نبيل صادق

النائب العام

مكتب النائب العام،

دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

السيد المستشار،

تحية طيبة وبعد ...

في 9 فبراير/شباط 2019، أمر أحد القضاة بالحبس الاحتياطي للمحامي، والمدافع الحقوقي، عزت غنيم إلى حين استكمال التحقيقات في القضية رقم 2018/441.

ففي 1 مارس/آذار 2018، اعتُقل كل من عزت غنيم وعزوز محجوب بتهم "الانضمام لجماعة محظورة"، و"نشر أخبار كاذبة"، و"تقديم معلومات مغلوطة لهيئات دولية وتم تجديد أمر حبسهما عدة مرات، إلى أن أمر قاض في 4 سبتمبر/أيلول 2018 بإخلاء سبيلهما بتدابير احترازية؛ بشرط أن يحضرا إلى قسم للشرطة مرتين في الأسبوع، ولكن لم يُفرج عنهما قط، وفي 14 سبتمبر/أيلول 2018، تعرضا للاختفاء القسري على أيدي ضباط من قطاع الأمن الوطني. ونظرا لمخالفتهم الالتزامات التي فرضتها التدابير الاحترازية، أصدر القاضي نفسه، الذي أصدر آخر أمر ضد غنيم، بحقهما أمراً بالاعتقال في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2018. وظل مكان عزت غنيم غير معروف إلى أن رآه محامون معصوب العينين داخل قفص زجاجي في المحكمة الاستثنائية بمعهد أمناء الشرطة أمام محكمة جنايات جنوب القاهرة (الدائرة 28)، في 9 فبراير/شباط 2019، بينما لا يزال عزوز محجوب محتجزاً لدى السلطات، ولا يزال مصيره ومكان وجوده غير معروفين.

وترى منظمة العفو الدولية أن التهم الموجهة ضد عزت غنيم وعزوز محجوب لا تستند إلى أي أساس، وتتبع فقط من عملهما السلمي في مجال حقوق الإنسان، وممارستهما لحقهما في حرية التعبير. لذا، نحث سيادتكم على أن تُفرجوا عن عزت غنيم على الفور بدون شرط أو قيد، وأن تُفصحوا عن مصير عزوز محجوب ومكان وجوده، إذ أنهما لم يُعتقلا إلا بسبب عملهما السلمي في مجال حقوق الإنسان، وممارستهما لحقهما في حرية التعبير. كما نحثكم على أن تسقطوا كافة التهم الموجهة لهما وأن تعملوا على توفير الحماية لغنيم ومحجوب من التعرض للتعذيب وغيره من المعاملة السيئة، وأن تتماشى أوضاع احتجازهما مع المعايير الدولية إلى حين الإفراج عنهما. ونحثكم كذلك على أن تعملوا على إجراء تحقيق عاجل يتسم بالاستقلالية والفعالية والحيادية حول الملابس المحيطة باختفاء عزت غنيم القسري بين 14 سبتمبر/أيلول 2018 و9 فبراير/شباط 2019، وتلك المحيطة أيضاً باستمرار احتجاز عزوز محجوب بمعزلٍ عن العالم الخارجي؛ وعلى أن تعلنوا عما وصل إليه التحقيق؛ وأن تعملوا على تقديم من يُشتبه بمسؤوليته عن انتهاك حقوق المعتقلين إلى العدالة، في إطار محاكمات عادلة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

في 1 مارس/آذار 2018، اعتقلت السلطات المصرية عزت غنيم، الذي شارك في تأسيس المنظمة "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات" بينما كان في طريقه إلى منزله بالجيزة. واحتجزته قوات الأمن بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أيام، أنكر خلالها الأمن احتجازه، وخضع لاستجواب نيابة أمن

الدولة دون أن يتسن له الاتصال بمحامٍ. وصوّر ضباط قطاع الأمن الوطني عزت غنيم دون موافقته، ونشرت وزارة الداخلية لاحقًا على صفحتها على فيسبوك مقتطفات من المقطع المصور، زاعمةً أن غنيم طرفٌ في تنظيم مؤامرة "إرهاب حقوقي". كما اعتقلت السلطات المصرية أيضًا محامي حقوق الإنسان عزوز محجوب، في 1 مارس/أذار 2018، الذي يتراجع عن منى محمود، المعروفة باسم "أم زبيدة"، والمحتجزة حاليًا عقب ظهورها في تقرير مصور بثته "هيئة الإذاعة البريطانية" (BBC)، ذكرت فيه تعرض ابنتها للتعذيب والاختفاء القسري. واحتجز كلٌّ من محجوب وغنيم بمجمع سجون طرة، إلى حين انتهاء التحقيقات.

وفي 4 سبتمبر/أيلول 2018، أمر أحد القضاة بإخلاء سبيلهما بتدابير احترازية، حيث كان عليهما أن يحضرا إلى قسمٍ للشرطة مرتين في الأسبوع؛ بيد أن السلطات أبقتهما قيد الحبس لدى الشرطة، واحتجزتهما في نهاية الأمر بمعزلٍ عن العالم الخارجي في 14 سبتمبر/أيلول 2018. وأصدرت المحكمة، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2018، مذكرة اعتقال بحق المتهمين لمخالفتهما للالتزامات التي فرضتها التدابير الاحترازية. وظهر غنيم مرة أخرى في المحكمة في 9 فبراير/شباط 2019، بعد مرور ما يقرب من أربعة أشهرٍ على اختفائه القسري. ووفقًا للمعلومات التي وردت لمنظمة العفو الدولية، فكان معصوب العينين داخل قفص زجاجي بنفس الملابس التي كان يرتديها حينما مثل أمام المحكمة قبل ذلك في سبتمبر/أيلول 2018. وأخبر غنيم المحكمة بأنه احتُجز بمكان مجهول، ومُنع من الاتصال بمحاميه أو أسرته، ولم يُطع على أسباب اعتقاله غير القانوني طوال الوقت. وأوضح للمحكمة أنه لم ينتهك شروط إخلاء سبيله بل أنه لم يتمكن في حقيقة الأمر من الالتزام بهم بسبب احتجازه. ومع ذلك، أمرت المحكمة باحتجازه لمدة 45 يومًا. أما عزوز محجوب، فإن السلطات لا تزال تحتجزه بمعزل عن العالم الخارجي، ولا يزال مصيره ومكان وجوده غير معروف.

ويُقصد بالاختفاء القسري اعتقال شخص أو احتجازه أو اختطافه على أيدي عناصر تابعة للدولة أو على أيدي أشخاص يتصرفون بإذن منهم أو بدعمهم أو بموافقتهم؛ ويتبع ذلك رفض الاعتراف بحرمان الشخص من الحرية، أو بإخفاء مصيره أو مكان وجوده، مما يجعله خارج نطاق حماية القانون. ويُعد الاختفاء القسري جريمة مشمولة بالقانون الدولي.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 مارس/آذار 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عزت غنيم وعزوز محجوب (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/9147/2018/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/9147/2018/ar)